

أبناء عن سيطرة الجماعات المسلحة على بلدة خان العسل الإستراتيجية

موسكو تدعو الغرب للضغط على المعارضة السورية .. وتتمسك بدعم دمشق



لافروف لدى استقباله قدرى جميل

عواصم - «وكالات»: دعا وزير خارجية روسيا سيرغي لافروف أمس الأول الغرب إلى الضغط على المعارضة السورية لحملها على المشاركة في مؤتمر جنيف الثاني، وقال إنه لا سبيل لحسم الصراع في سوريا عسكريا.

وقال لافروف في مؤتمر صحافي مشترك بموسكو مع قدرى جميل نائب رئيس الوزراء السوري إن روسيا تدعو شركاءها الذين يستطيعون التأثير على الائتلاف الوطني المعارض إلى استخدام نفوذهم لدفعه إلى العدول عن رفضه المشاركة في المؤتمر.

وكانت روسيا والولايات المتحدة اتفقتا على عقد مؤتمر جنيف الثاني، وكانتا تاملان عقده في نهاية هذا الصيف على أبعد تقدير بحضور الحكومة والمعارضة السوريتين. بيد أن الائتلاف الوطني السوري قال إنه لن يشارك في المؤتمر طالما لم يحدث توازن على الأرض بين الجيش الحر والقوات النظامية.

وقال الوزير الروسي إن موسكو تقترح وضع إجراءات محددة من أجل تنفيذ بيان مؤتمر جنيف الذي عقد في يونيو 2012، وتدعو دمشق إلى بذل مزيد من الجهود من أجل إشراك كافة قوى المعارضة في المؤتمر المرتقب.

وكان مؤتمر جنيف الأول قد دعا إلى تسوية سلمية في سوريا عبر تشكيل حكومة انتقالية، إلا أنه لم يتطرق صراحة إلى مستقبل الرئيس بشار الأسد الذي تطالب المعارضة برحيله قبل الدخول في أي تفاوض.

وفي المؤتمر الصحافي ذاته، قال وزير الخارجية الروسي إنه لا يمكن حل الأزمة في سوريا القائمة منذ منتصف مارس 2011 بالقوة العسكرية. وفي الوقت نفسه، قال نائب رئيس الوزراء السوري إن كل الخطوات السياسية والعسكرية الرامية إلى إسقاط نظام الأسد فشلت.

وحسب قول وزير الخارجية الروسي فإن بلاده تحاول إقناع الحكومة وكل القوى التي تعارضها بأن تشارك في مؤتمر جنيف الثاني بلا شروط مسبقة، وبأسرع ما يمكن.

وقال لافروف إن هذا المؤتمر

■ لافروف: لا يمكن حل الأزمة بالقوة العسكرية.. وتنمى

نجاح «جنيف» في توحيد السوريين

■ قدرى: أوروبا وأمريكا تتحملان مسؤولية الحصار علينا

.. وجميع محاولات إسقاط الأسد فاشلة

يجب أن يوحد الحكومة والمعارضة السوريتين لطرد من ساهم الإرهابيين من البلاد. وأضاف لافروف «من المؤسف بالنسبة لنا أنه على عكس الحكومة السورية، فإن قطاعا كبيرا من المعارضة بما في ذلك المجلس الوطني لم يبد مثل هذا الاستعداد بعد».

من جانبه، حمل جميل الغرب مسؤولية ما سماه الحصار المفروض على بلاده. وأعرب جميل عن اعتقاده بقرب التوصل إلى اتفاق للحصول على قرض من روسيا

بحلول نهاية هذا العام دون أن يذكر قيمة القرض. وفي موسكو أيضا، قال مراسلون إنه لا تأكيدات رسمية حتى الآن لعقد مؤتمر جنيف الثاني. وكانت مصادر سياسية رجحت في وقت سابق ألا يعقد المؤتمر أصلا بسبب تباعد المواقف بين الأطراف التي دعيت إليه.

وفي المؤتمر الصحافي المشترك بموسكو، قال الوفد السوري إن كل الاتفاقات التي تقضي بتصدير روسيا صواريخ مضادة للطائرات من طراز «أس

300، تظل سارية. وذكرت مصادر من الجيش السوري الحر وتقارير إعلامية أن الطيران الحربي الإسرائيلي دمر قبل أيام موقعا لصواريخ أس 300 في اللاذقية. واشتار جميل قدرى من جهة أخرى إلى أن بلاده تأمل الحصول على قرض من روسي بنهاية العام الحالي.

وبشان مؤتمر جنيف الثاني، قال نائب رئيس الوزراء السوري إن معارضة الداخل تدعم تماما عقد هذا المؤتمر، وشدد على ضرورة مشاركة

لبنان يصف القرار بـ«المتسرع»

«الأوروبي» يدرج حزب الله في قائمة الإرهاب.. عسكرياً

وفي أول رد فعل لبناني على قرار الاتحاد الأوروبي، وصف وزير الخارجية اللبناني عدنان منصور القرار بـ«المتسرع». واعتبر منصور أن القرار اتخذ في ظروف حساسة وحرجة في لبنان، وتساءل هل سيقبل الاتحاد الأوروبي بحكومة في لبنان يشارك فيها حزب الله؟

وقال منصور إنه طلب من الاتحاد الأوروبي في رسالته الأخيرة التفكير مليا في إدراج حزب الله على لائحة الإرهاب «لأن القرار قد يكون ذريعة وحجة لخلق أزمات سياسية على الساحة اللبنانية».

وشدد منصور على أن اتخاذ القرار ستكون له نتائج سلبية ولن يخدم العلاقات اللبنانية الأوروبية، وسيكون بمثابة عصا في عجلة العلاقات الثنائية التي نتمنى أن تكون في أحسن حالاتها».

من جانبه أبد البيت الأبيض قرار الاتحاد الأوروبي قائلا أنه رسالة واضحة تقيد بأن هذه الجماعة لا يمكنها أن تعمل وهي بمعنى عن العقاب.

وقال المتحدث باسم البيت الأبيض جاي كارني للصحافيين أن القرار سيؤثر على قدرة حزب الله على جمع تبرعات وأعمال النقل والإمداد الخاصة به.

في المقابل، رحبت وزيرة العدل الإسرائيلية تسيبي ليفني بالقرار الأوروبي. وقالت ليفني في بيان «وأخيرا وبعد سنوات من المشاورات فإن الادعاء بأن حزب الله حزب سياسي شرعي أخفق، أصبح الآن واضحا للعالم أجمع أن حزب الله منظمة إرهابية».

من جانبه اعتبر رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» ورئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، أفيغدور ليبرمان، قرار الاتحاد الأوروبي جريئا وغير كاف. وأضاف أن الذراع العسكري والذراع السياسي لحزب الله هما جانبان للعملة نفسها، ويتراس كلا الذراعين الشخص نفسه وهو حسن نصر الله.

عواصم - «وكالات»: قرر وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي أمس الأول إدراج الجناح العسكري لحزب الله على قائمة المنظمات الإرهابية، مؤكدين في الوقت نفسه أنهم يريدون «مواصلة الحوار» مع كل الأحزاب السياسية اللبنانية بما فيها هذه الحركة الشيعة التي تلعب دورا أساسيا في هذا البلد.

وكانت بريطانيا قد طالبت بإدراج حزب الله ضمن المنظمات الإرهابية بعد اتهام الجناح بالضلع في هجوم على سائحين إسرائيليين في بلغاريا بالإضافة إلى تورطه في أنشطة إرهابية، على حد وصف لندن.

وظل الاتحاد الأوروبي يقاوم ضغوطا من واشنطن وإسرائيل لإدراج حزب الله في القائمة السوداء، وقال إن مثل هذه الخطوة يمكن أن تذكى الاضطرابات في لبنان حيث يمثل حزب الله جزءا من الحكومة وربما تزيد من التوترات في الشرق الأوسط.

لكن الأدلة التي سافتها بلغاريا عن الهجوم والقلق إزاء تزايد انخراط حزب الله في الحرب السورية أقتعت معارضي هذه الخطوة بتأييدها، وهو ما سيؤدي إلى تجميد أي أصول للجناح المسلح للحزب بدول الاتحاد الثماني والعشرين، وكذلك منع أشخاص من الحصول على تأشيرات دخول إلى أوروبا.

وقال وزير الخارجية الهولندي فرانس تيمرمانس على هامش اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي «قرار الاتحاد الأوروبي تسمية حزب الله باسمه الحقيقي منظمة إرهابية أمر طيب». وأضاف «اتخذنا هذه الخطوة المهمة اليوم من خلال التعامل مع الجناح العسكري لحزب الله، تجميد أصوله وإعاقة جمع الأموال وبالتالي الحد من قدرته على العمل».

وأعرب وزير الخارجية البريطاني وليام هيج عن اعتقاده أن ذلك لن يؤثر على استقرار لبنان، وكان هيج صرح عند وصوله إلى الاجتماع بأن الأمر يتعلق «بتوجيه رسالة واضحة».

كل من إيران ومصر والسعودية وتركيا فيه.

ميدانيا قال ناشطوالمعارضة في سوريا إن المعارضة المسلحة استولت على بلدة خان العسل الواقعة غربي محافظة حلب شمالي سوريا بعد معارك عنيفة دامت أسابيع.

وتفيد تقارير بأن الجيش السوري الحكومي، الذي يحاصر مدينة حلب، يواجه مقاومة شرسة من مسلحي المعارضة الذين يشنون هجمات مضادة تسفر عن سقوط قتلى ومصابين في صفوف القوات الحكومية.

ونقلت وكالة رويترز عن المرصد السوري لحقوق الإنسان المعارض، ومقره بريطانيا، إن ضباطا في الجيش السوري انسحبوا من بلدة خان العسل بعد حصار من مسلحي المعارضة.

ويث ناشطون مقاطع فيديو على مواقع الانترنت لدبابات تابعة للجيش أثناء انسحابها من المدينة.

وتشهد حلب معارك عنيفة بين القوات الحكومية والمعارضة التي تسيطر على مناطق شاسعة من المدينة بعد أن استولت عليها منذ عام تقريبا.

في هذه الأثناء، أقاد ناشطون معارضون بأن 75 مقاتلا من المعارضة قتلوا خلال الأربع وعشرين ساعة الماضية أثناء معارك ضد الجيش في ضواحي العاصمة دمشق وهي أكبر حصيلة للقتلى في صفوف مسلحي المعارضة منذ اندلع الصراع في سوريا في مارس 2011. ونقلت وكالة اسوشيتد برس عن المرصد السوري قوله إن « 49 مقاتلا من المعارضة قتلوا في كمين نصبته قوات الجيش في مدينة عدرا شمال شرقي دمشق الأحد».

وأضاف المرصد أن وحدة تابعة لقوات الحرس الجمهوري هاجمت مسلحي المعارضة الذين كانوا يشقون طريقهم إلى العاصمة.

وأكدت وكالة الأنباء السورية الرسمية «سانا» حدوث الهجوم ولكنها لم تذكر أي تفاصيل عن عدد القتلى.

كما قتل 17 من مسلحي المعارضة في اشتباكات في ضواحي القابون وجوبر وداريا وحرستا ودوما، وفقا للمرصد.

من أجل الحفاظ على استمرار خطة الإنقاذ الأوروبية

البرتغال: كافاكو يستبعد إجراء انتخابات مبكرة

ورفعت الأزمة السياسية لشبونة بالفعل إلى طلب تأجيل في المراجعة الثامنة لخطة الإنقاذ من قبل المغرب والتي كان من المقرر أصلا أن تبدأ يوم الاثنين الماضي حتى نهاية أغسطس أو بداية سبتمبر المقبل.

وكان وزير الخارجية باولو بورتاس، رئيس حزب «سي دي إس- بي بي» قدم استقالته بعد أن دعا إلى تطبيق تدابير تجعل على تعزيز النمو بدلا من تلك التي تركّز على التشفّش فقط.

وقال الرئيس البرتغالي «في الوقت الذي يستحيل فيه التوصل لحل وسط «في محادثات الإنقاذ» اعتبر أن أفضل حل بديل هو أن تظل الحكومة الحالية تؤدي مهامها مع ضمانات قوية بتماسك وصالبة الائتلاف حتى نهاية فترته في 2015».

وكان الرئيس كافاكو سيلفا قد دعا قبل أسبوعين إلى وضع «مناق إنقاذ وطني» مما يسمح للبلاد بإتمام الحصول على حزمة إنقاذ بقيمة 78 مليار يورو (102 مليار دولار) من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي.

لشبونة - «وكالات»: استبعد الرئيس البرتغالي أنيبال كافاكو سيلفا يوم الأحد إجراء انتخابات مبكرة، وقال إنه يريد بقاء حكومة بين الوسط من أجل الحفاظ على استمرار خطة إنقاذ دولية في مسارها.

وتجاهل سيلفا بذلك مطالب المعارضة المتجددة بإقالة الحكومة الائتلافية التي يتزعمها رئيس الوزراء بيدرو باسوس كويلو وبإجراء انتخابات جديدة.

وهددت الأزمة السياسية بتعطيل خروج البرتغال المزعم من خطة الإنقاذ التي وضعها الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي في منتصف 2014 ولا سيما بعد انهيار محادثات «الإنقاذ الوطني» بين الحزبين الشريكين في الحكومة والحزب الاشتراكي المعارض.

فقد نجحت الحكومة البرتغالية الأسبوع الماضي من خاس تصويت بحجب الثقة على دة سياسات التقشف، التي يلقي الكثيرون باللوم عليها في حالة الركود التي تضرب البلاد منذ ثلاثة أعوام فضلا عن ارتفاع معدل البطالة.

بسبب تردي الأوضاع الأمنية

أفغانستان: البرلمان يعزل وزير الداخلية من منصبه

لاستئناف محادثات بشأن اتفاق لبقاء عدد مخفض من الجنود والمستشارين الأمريكيين في أفغانستان بعد مهلة الانسحاب التي تنتهي في العام القادم.

وعلق كرزاي المحادثات حين غضب من جهود امريكية وباكستانية لدعم إنشاء مكتب سياسي لطالبان في قطر قائلا ان زعماء المتطرفين سمح لهم بالتحرك مثل حكومة في الظل. وقال أعضاء في البرلمان ان باتانج وهو قائد شرطة محلي سابق –يحظى بقبول الحلفاء الغربيين الذين يدعمون كرزاي– فشل أيضا في مكافحة الفساد داخل الشرطة ورفض طلب استدعاء أمام البرلمان. ويحاول المجلس اظهار قوته في مواجهة سلطة كرزاي.

وكشف باتانج عن مقتل 2748 شرطيا اي انذين في المئة من القوة في هجمات للمتطرفين على مدى أربعة أشهر منذ 21 مارس وقال ان مهمة الجيش الاكثر تسليحا ان يحمي المناطق الثابتة والطرق السريعة.

وقال الرئيس الافغاني حامد كرزاي انه لم يقرر بعد ان كان سيقبل قرار البرلمان فيما تحاول حكومته تعزيز الاستقرار قبل الانتخابات الرئاسية وانسحاب قوات حلف شمال الاطلسي العام القادم.

وقال كرزاي ان باتانج سيظل قائما باعمال الوزير الى ان يطلع مشورة قانونية من المحكمة العليا في افغانستان وهو ما يعني ان اتخاذ قرار قد يستغرق عدة أسابيع او عدة أشهر.

وأضاف كرزاي «البرلمان له الحق في اتخاذ هذه القرارات الخاصة بالعزل.. في نفس الوقت أريد أن أكون واضحا في أن التصويت استند الى نتائج دقيقة وأنه تم وفقا للقانون».

وجاء قرار العزل في نفس اليوم الذي وصل فيه رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة الجنرال مارتن بيمبسي الى العاصمة الافغانية كابول في محاولة

كابول - «وكالات»: وافق البرلمان الافغاني أمس الاول على عزل أحد مسؤولي الأمن الرئيسيين في البلاد وأقال وزير الداخلية غلام مجتبی باتانج في ضربة محتملة للاستقرار في الوقت الذي سرعت فيه القوات الدولية بقيادة حلف شمال الاطلسي انسحابها من البلاد.

وقال البرلمان الذي تسوده الانقسامات ان الأوضاع الأمنية تزدت منذ أن تولى باتانج بصفته رئيس قوة الشرطة المكوتة من 157 ألف فرد منصبه بما في ذلك الأمن على الطريق السريع بين العاصمة كابول وقندهار وهو شريان حياة مهم لاقتصاد البلاد يستهدفه متطرفو طالبان.

وقال رئيس البرلمان الافغاني عبد الرؤوف ابراهيمي بعد التصويت الذي جاء نتيجةته 136 مؤيدا لعزل باتانج واعتراض 60 «أطلب من رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية أن يعلن عن شخص آخر لشغل المنصب».



جانب من جلسة سابقة للبرلمان الافغاني